القنبلة نائمة

ياسل طلوزي

«أنت لا تفهم يا عزيزي... القنبلة صنعت لكي تنفجر». عبارة وردت على لسان الشرّير في فيلم «سرعة»، يردّ بها على شرطيّ يحاول إقناعه بإبطال مفعول القنبلة التي زرعها في حافلة ركّاب عمومية، محاولاً تحفيز الجانب الإنساني في شخصية الشرير بلا جدوى. اختصرت تلك العبارة، في رأيي، فلسفة الشرّ كلّها، بدءًا بصانعه، وانتهاء بمنفّذه، مرورًا بمحرّكه الذي يسمى باللهجة الدارجة «محرك الشرّ». أما النجاة من شرّ القنبلة، في الفيلم بالطبع، فكان في مواصلة الحافلة الملغّمة مسيرها بسرعة تتجاوز 60 كيلومترًا في الساعة، وإلا فإن أدنى انخفاض عن تلك السرعة كفيلٌ بانفجار القنبلة برمّتها.

خطرت في ذهني تلك العبارة وأحداث الفيلم، عندما قرأت خبر اكتشاف قنبلة بريطانية ضخمة تزن نحو نصف طنّ، من مخلّفات الحرب العالمية الثانية لم تنفجر بعد في مدينة ألمانية، قبل أسابيع، واستدعت إعلان ما يشبه حالة الطوارئ، وإجلاء نحو 13 ألف نسمة من سكان المنطقة المنكوبة بهذا الاكتشاف الرهيب. وتساءلت عن قيمة قنبلة «لم تنفجر» في أوانها، لكنّها أجّلت الفزع الكامن فيها إلى أزيد من سبعين عاما، وهل كان يمكن أن تظلّ مدفونة إلى الأبد لولا «محرك الشرّ» الذي نبش وراءها وأخرجها من قبرها؛ ليستحضر فيها تاريخ أسوأ حربٍ عالميةٍ شهدها العالم، وأودت بحياة أزيد من 60 مليون قتيل في أربع سنوات فقط. وهل ثمّة ما يكفل ألا يتسبّب استخراج تلك القنبلة في إثارة ضغائن مماثلة لنظيرتها القديمة لدى أجيال جديدة لم تشهد أهوال الحرب الماضية، لكنها تبدو مهيأة للثأر؟ مغضلة مثل هذه الألغام الدفينة أنها تستبطن انفجاراتٍ متعدّدة لا تقتصر على الانفجار الفيزيائي وحسب، ولا تقف عند حدود المعنى، بل ثمّة قنابل سياسية واجتماعية ودينية وطائفية مهولة كامنة في مقابر التاريخ، في وسع أي واحدةٍ منها أن تزعزع النسيج المجتمعي في حال شاء «محرك الشرّ» تفجيرها. وما أغزرهم في هذه الحقبة العربية تحديدًا، التي تلت الاحتلال الأميركي للعراق. ويكفي استعراض سريع لبعض القنوات الدينية شاهدًا على القنابل التي أخرجت من مقابرها لإثارة الفتن، وتدعيم حججٍ طائفةٍ ضدّ أخرى، وكلّ يدّعي أنه «الفرقة الناجية»، علمًا أن الغرق بات يهدّد الجميع، ولا نجاة لأحدٍ ما دام التعامل يتم بأسلوب القنبلة التي صُنعت لكي تنفجر.

الأخطر أن ثمّة صنّاعًا يفبركون القنابل من العدم، استنادًا إلى حوادث تاريخية عادية في وقتها، ولا تشكّل موادّ قابلة للانفجار، على غرار اجتماع «السقيفة» التشاوري، الذي يمكن أن يحدث في أي سقائف ديمقراطية، قديمًا وحديثًا، لكن أصحاب الفتن صنعوا منها قنبلةً تزن أزيد من 1400 طنّ، هو عمر الاجتماع نفسه، وحمّلوها بكلّ صنوف البارود المذهبي القابل للانفجار، الذي استدعى الفتك والتهجير، وخلخلة بنى مجتمعاتٍ كانت متماسكةً إلى وقتٍ قريب، كما حدث في مدن وأحياء عراقية انقسمت إلى مِلل ونحل، ولم تعد تطيق طائفة الأخرى، ولربما يصل الأمر حدّ القطيعة الاجتماعية التامة، أحيانًا. والأمر نفسه انسحب على حوادث أخرى انتزعت من قبورها؛ لتجعلها حاضرةً كأنها وقعت اليوم، مع تحميل أتباع الملل مسؤولية الحادثة كأنهم سببها؛ لتبرير سائر ممارسات العنف الواقعة على الطرف الآخر، على غرار حوادث «الإفك»، و«التحكيم»، وقتل الحسين. ولا تخفى الأهداف السياسية وراء تفجير مثل هذه القنابل القديمة، أبسطها الاستئثار بالسلطة، بينما يتوخّى «محراكو الشرّ» الغامضون تحقيق أهداف أوسع، أقلّها إبقاء الأمة أسيرة تلك الثقوب السوداء في تاريخها.

هذا ما يحدث عندما تتوقف حافلة الحضارة عند تلك المقابر التي نسيها التاريخ؛ لأن التوقف يعني فتح الباب واسعاً أمام من يحرّكون الشر ويزرعون القنابل، ولا حلّ مجدياً لتجاوز تلك المناطق السوداء، غير مواصلة الحافلة طريقها .. ذلك ما قاله الفيلم، وهذا ما يقوله الواقع.

التطبيع والانفجار العربي القادم

خليل العناني

استخدمت الأنظمة السلطوية العربية القضية الفلسطينية ورقة توت تغطي بها عوراتها السياسية، خصوصا ما يتعلق بملفات الحرية والديمقراطية والتنمية. وكان خطابها يتمحور، ولو شكلياً، حول دعم الفلسطينيين سياسيا ودبلوماسيا وماليا، والتأكيد على مسألة إقامة دولة فلسطينية على حدود 1967 وعاصمتها القدس الشرقية مع ضمان عودة اللاجئين. ولكن تحوّلا جوهريا حدث، منذ بدء «الربيع العربي»، في مواقف هذه السلطوية تجاه القضية الفلسطينية. ليس فقط أن هذه القضية لم تعد تحتل أية أولوية في أجندتها، وإنما أيضا أنها اقتربت أكثر فأكثر من إسرائيل التي تشاركت معهم في العداء للربيع العربي، وساهمت في الانقلاب عليه وتخطيئه. لذا لم يكن غريباً أن نشهد بروز محور جديد يضم الإمارات والسعودية وإسرائيل تتشترك بدالته في أمرين أساسيين: ضرورة محاربة الربيع العربي ووقفه بأي ثمن، والعمل بقوة لتصفية القضية الفلسطينية. وقد تجسّدت هذه الصيغة الجديدة بشكل واضح فيما عُرف بـ«صفقة القرن»، والتي لم يكن لها أن تتحقق لولا فشل الربيع العربي في تحقيق أهدافه بإقامة دول ديمقراطية ذات غطاء شعبي.

بكلمات أخرى، عجّل الربيع العربي بظهور التحالف الاستراتيجي بين إسرائيل والسلطويات العربية للعلن. ما يثير التأمل هنا أن إسرائيل تكاد تكون المستفيد الوحيد من الإعلان عن تطبيع علاقاتها مع السلطويات العربية، فهي بالإضافة إلى صُنعت لكي تنفجر.

الأخطر أن ثمّة صنّاعًا يفبركون القنابل من العدم، استنادًا إلى حوادث تاريخية عادية في وقتها، ولا تشكّل موادّ قابلة للانفجار، على غرار اجتماع «السقيفة» التشاوري، الذي يمكن أن يحدث في أي سقائف ديمقراطية، قديمًا وحديثًا، لكن أصحاب الفتن صنعوا منها قنبلةً تزن أزيد من 1400 طنّ، هو عمر الاجتماع نفسه، وحمّلوها بكلّ صنوف البارود المذهبي القابل للانفجار، الذي استدعى الفتك والتهجير، وخلخلة بنى مجتمعاتٍ كانت متماسكةً إلى وقتٍ قريب، كما حدث في مدن وأحياء عراقية انقسمت إلى مِلل ونحل، ولم تعد تطيق طائفة الأخرى، ولربما يصل الأمر حدّ القطيعة الاجتماعية التامة، أحيانًا. والأمر نفسه انسحب على حوادث أخرى انتزعت من قبورها؛ لتجعلها حاضرةً كأنها وقعت اليوم، مع تحميل أتباع الملل مسؤولية الحادثة كأنهم سببها؛ لتبرير سائر ممارسات العنف الواقعة على الطرف الآخر، على غرار حوادث «الإفك»، و«التحكيم»، وقتل الحسين. ولا تخفى الأهداف السياسية وراء تفجير مثل هذه القنابل القديمة، أبسطها الاستئثار بالسلطة، بينما يتوخّى «محراكو الشرّ» الغامضون تحقيق أهداف أوسع، أقلّها إبقاء الأمة أسيرة تلك الثقوب السوداء، في تاريخها.

هذا ما يحدث عندما تتوقف حافلة الحضارة عند تلك المقابر التي نسيها التاريخ؛ لأن التوقف يعني فتح الباب واسعاً أمام من يحرّكون الشر ويزرعون القنابل، ولا حلّ مجدياً لتجاوز تلك المناطق السوداء، غير مواصلة الحافلة طريقها .. ذلك ما قاله الفيلم، وهذا ما يقوله الواقع.

(كاتب وأكاديمي مصري)

التطعيم العنصري

مصطفى البرغوثي

أعلنت حكومة إسرائيل أنها أنفت ثمانية ملايين لقاح ضد وباء كورونا من شركة فايزر، بالإضافة إلى ستة ملايين لقاح من شركة موديرنا، وبذلك ضمنت كمية كافية لتطعيم كل من تنطبق عليهم قواعد التطعيم ممن يحملون الجنسية الإسرائيلية. ولكنها تنكرت لمسؤوليتها، بصفتها قوة احتلال، وتجاهلت حاجة ما يزيد عن خمسة ملايين فلسطيني من سكان الضفة الغربية وقطاع غزة، الواقعة تحت الاحتلال والحصار الإسرائيلي، ويتجلى الطابع العنصري لهذه الممارسة، والذي يذكّرنا بما كان عليه نظام الأبارتهايد في جنوب أفريقيا في الضفة الغربية، حيث ينتشر 750 ألف مستوطن إسرائيلي، غير شرعي حسب القانون الدولي، سيتلقون جميعاً التطعيم ضد وباء كورونا خلال أيام، في حين لن يحصل ثلاثة ملايين فلسطيني يعيشون في المنطقة نفسها على أي لقاح، ومن غير المعروف متى ستتمكّن منظمة الصحة العالمية من توفير كميات محدودة من اللقاح لبعضهم.

أما قطاع غزة الذي تحاصره إسرائيل حصاراً محكماً، برّاً وبحراً وجواً، ولا تتوفر فيه الكهرباء إلا لعشر ساعات يومياً في أحسن الأحوال، بعد أن دمّرت القوات الإسرائيلية الجزء الأكبر من محطات توليد الكهرباء فيه، وحيث تصل نسبة الملوحة والتلوث إلى 94% من مياهه، وتصل نسبة الفقر فيه إلى 53%، كما تصل بطالة الشباب المتعلم فيه إلى 80%، فإنه يعاني اليوم من انفجار وبائي، بعد أن تسلل فيروس كورونا إليه. وتصل نسبة الإصابات فيه وفي الضفة الغربية إلى 36% من إجمالي الفحوصات، بالمقارنة مع 4,5% في إسرائيل، ما يعني ارتفاعا حادّاً في انتشار الوباء، في حين لا تبدو في الأفق القريب فرصة لوصول اللقاحات المضادّة للفيروس إلى سكان القطاع.

وتتصاعد يومياً مخاطر انهيار القطاع الصحي في الضفة الغربية، وبشكل أكبر في قطاع غزة، حيث وصلت نسبة إشغال الأسرّة المخصّصة لمرضى كورونا إلى 100%، كما يبدو الأفق سوداويا في ما يتعلق بتوفير أجهزة التنفس الاصطناعي، حيث لا يزيد عدد هذه الأجهزة عن 400 في الضفة الغربية، تخصص منها 130 فقط لمرضى كورونا، وحوالي 140 جهاز في قطاع غزة تخصّص معظمها لمرضى الوباء، وتعاني مستشفيات القطاع من نقص خطير في الأكسجين ومولّداته، ولكم أن تتخيّلوا ماذا يحدث لمرضى كورونا، وهم يعانون من الاختناق، نتيجة إصابة جهازهم التنفسي، من دون أن يتوفر الأكسجين لهم.

قد تدّعي السلطات الإسرائيلية أن مسؤولية توفير التطعيم في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين تقع على عاتق السلطة الفلسطينية، ولكن هذا الادعاء لا يصمد أمام الحقائق العنيدة التي تؤكّد أن السيطرة المطلقة في هذه المناطق لإسرائيل وجيشها، فالسلطة لا تسيطر على الحدود ولا المعابر، ولا الأجواء، وهي فعلياً موجودة فقط في 38% من مساحة الضفة والقطاع المقطّعة الأوصال بالجدار والحواجز والمستوطنات. وتفرض إسرائيل سيطرتها العسكرية والأمنية على كل شبر في الأراضي المحتلة، ولا تستطيع السلطة الفلسطينية استيراد أي لقاح من دون موافقة الجانب الإسرائيلي وترخيصه، لأنها لا تسيطر على الحدود ولا الواردات والصادرات. ويزيد الطين بلة أن قطاع غزة محاصر إسرائيلياً بالكامل، ويعاني اطباؤه وجهازه الصحي الأمرّين، كلما حاولوا الحصول على موافقة إسرائيلية لإدخال أجهزة طبية وأدوية، ويمنع سكانه من التنقل بحرّية إلى خارج القطاع.

كما يمنع معظم سكان الضفة الغربية، بمن فيهم الأطباء، من الوصول إلى قطاع غزة، أو الدخول إلى القدس العربية التي تمثل جزءًا من الأراضي الفلسطينية المحتلة، وفيها بعض أهم المرافق الصحية الفلسطينية. وقطاع غزة واحدٌ من أكثر مناطق العالم ازدحاما بالسكان، ففي مساحةٍ لا تتجاوز 140 ميلا مربعا يعيش أكثر من مليوني انسان، 70% منهم لاجئون، طردتهم من مدنهم وقراهم عام 1948 القوات الإسرائيلية، ويعيشون في مخيماتٍ مزدحمة، وقد يصل عدد الأفراد إلى ستة في الغرفة الواحدة. ولهذا يستحيل على المصابين بالفيروس عزل أنفسهم كما تطالبهم الأجهزة الصحية، إذ لا توجد في بيوتهم أماكن للعزل أو مرافق صحية كافية، ما أدّى إلى انتشار سريع وخطير للوباء، لا علاج له إلا توفير المطاعيم بسرعة لجميع السكان.

أما ما تسمّى مناطق ج في الضفة الغربية التي تزيد مساحتها عن 60% من مساحة الضفة، فممنوعة على السلطة الفلسطينية. وكلما حاول الفلسطينيون بناء عيادات أو مراكز صحية أو مدارس فيها، بهدمها جيش الاحتلال الإسرائيلي. وفي مدينة القدس، اعتقلت السلطات الإسرائيلية متطوّعين في جمعية الإغاثة الطبية الفلسطينية في شهر مارس/ آذار الماضي، عندما حاولوا توزيع مواد تثقيفية صحية للتوعية بوباء كورونا، كما أغلقت هذه السلطات أكثر من مركز صحي تم إنشاؤها بجهد تطوعي من المجتمعات المحلية.

هذا التمييز الصارخ ضد أكثر من خمسة ملايين فلسطيني يعيشون في أرض فلسطين يمثل تنكراً فاضحاً لحقيقة أن الأوبئة والأمراض لا تعرف الحدود، بل إن سلوك نتنياهو وحكومة إسرائيل العنصري، تُوفير اللقاح لحاملي الجنسية الإسرائيلية فقط، من دون اعتبار لملايين الفلسطينيين المقيمين على الأرض نفسها، خطيئة صحية، فالمناعة الجماعية لن تتوفر حتى للإسرائيليين الذين يستغلون جهد وعمل أكثر من مائة وثلاثين ألف عامل فلسطيني، وما دام مئات الآلاف الإسرائيليين يواصلون عبر المستعمرات الاستيطانية والأنشطة العسكرية الوجود في الأراضي المحتلة .

هناك تناقض كامل ومطلق بين الرعاية الطبية التي أؤمن بها كطبيب، والتي لا يمكن أن تُفرّق بين إنسان وآخر، بسبب الدين أو اللون أو العرق، والممارسة العنصرية لحكام إسرائيل، لأن أول قاعدة تعلمناها في كليات الطب «لا تؤذي أحداً ولا تميّز بين إنسان وإنسان»، وعلى هذا أقسمنا عندما حملنا شهادة الطب.

ولا يحق لسياسيين، كنتنياهو، مهما كانت قوتهم، أن يُخضعوا الطب والرعاية الصحية لتمييز عنصري، لأنهم بذلك يؤذون الجميع، ويهينون القيم الإنسانية السامية لمهنة الطب.

(رئيس المبادرة الوطنية الفلسطينية)

> لا تستطيع السلطة الفلسطينية استيراد أي لقاح من دون موافقة الجانب الإسرائيلي وترخيصه

ثورات الربيع العربي مستمرّة بضرورتها

محمود الوهب

صادف يوم 17 ديسمبر/ كانون الأول الحالي الذكرى العاشرة لانطلاقة ثورات الربيع العربي التي دشنها التونسي محمد البوعزيزي، بإحراق نفسه في مدينته سيدي بوزيد، مجسّداً بذلك تراكم زمن طويل من فقرٍ وقهرٍ وظلم وإذلال وتهميش، تعدّدت وجوهه، وألوانه، ودرجات فعله، وعمق تجذّره، وما تلاه أكد وجوده في البلاد العربية كافة، وإنْ بنسب مختلفة، وقد أعطى، بالإضافة إلى مسائل أخرى، شرعية تلك الثورات، بدوافعها العربي معبراً عنها، إثر الشرارة التونسية التي أشعلها البوعزيزي، والتي تلتها في اليوم الثاني مظاهرات ضخمة في عدد من المدن التونسية، أدت إلى سقوط الرئيس زين العابدين بن علي بعد أقل من شهر، لتهبّ مصر بعددٍ على نظام متوارث دونما طائل أيضاً، فتخلّفت عن ركب حضارة جاورتها، على الرغم من كل ما تملكه من مؤهلاتٍ مادية وبشرية، لأنها كانت تعلّل الشعارات، وتهدّد بها شعوبها، فكان القمع الرهيب، وكانت السجون والمعتقلات والقتل والتهجير والخراب الشامل الذي طاول بلاداً عربية عديدة. وكان لهؤلاء الحكام تعاونهم على الشعوب من حال جديدة لا يريدون الاعتراف بها، إذ تشكل خطراً عليهم، وعلى ما ينعمون به، وفضحاً لجرائمهم السياسية والعسكرية والاقتصادية والأخلاقية التي تصل إلى حدّ الفعلية للأوطان والشعوب.

قبل الكثير في دوافع تلك الثورات، وفي مبرّرات قيامها، على الرغم مما اعتراها، ويمكن إيجاز ذلك في أنه يعود إلى غياب الحريات العامة، وما تفترضه من وجود أحزاب سياسية غير مدجّنة، تنظّم عملها قوانين واضحة ودقيقة تنبثق من دستور يقره الشعب، لا يتجاوزه أي فردٍ في الدولة، كبيراً كان أو صغيراً، وقضاء عادل لا سلطة عليه غير سلطة القانون، وإعلام حرّ يكون مرآةً للمجتمع بأطيافه، وتطلعاته، وتنمية ثرواته، وإبداع أبنائه وكل ما يعتريه من مشكلات، وعقبات لا للحاكم وحاشيته ومنجزاتهم المظهرية، بحسب عبد الرحمن منيف ومدنه المحلية. وبذلك انصرف هؤلاء الحكام عن تنمية بلادهم وحمايتها في اقتصاد قوي، وعمل أمن لمواطنيها، فكان الفساد، والقمع وسطوة أجهزة الأمن، ومن ذلك كله أتت الهزائم المريرة، إياها بسجنها، وبما ارتكبوه من جرائم بحقها وحق أوطانهم وما نهبوه من أموال، وبما عاشوه من بذخ وتبذير ما لا يملكونه، ولم يجلبوا لشعوبهم، في النهاية، إلا التخلف، وذلّ الهزائم، وبعض هؤلاء تراهم اليوم، يحتمون بعدو بلادهم التاريخي، فيفتحون أبواب بلدانهم وثروات شعوبهم دونما خجل أو وازع من ضمير.

قالت الشعوب كلمتها بوعي من أجيالها الشابة التي تعيش عصرها الديمقراطي، وثوراته التكنولوجية متعدّدة الأوجه، وهي ماضيةٌ نحو بناء حياتها الجديدة، وتحطيم هياكل نظم عفا عليها الزمن، النظم الباقية من عهود الإقطاع، وعقلية زعيم القبيلة أو الطائفة. أما تلك التي زعمت البناء والنهوض ومقاومة العدو الإسرائيلي، فإنها دارت في فلك نظم هي وجه آخر للأولى، إنها النظم البيروقراطية التي أنهكت شعوبها، وبدّدت ثرواتها دونما طائل أيضاً، فتخلّفت عن ركب حضارة جاورتها، على الرغم من كل ما تملكه من مؤهلاتٍ مادية وبشرية، لأنها كانت تعلل الشعارات، وتهدّد بها شعوبها، فكان القمع الرهيب، وكانت السجون والمعتقلات والقتل والتهجير والخراب الشامل الذي طاول بلاداً عربية عديدة. وكان لهؤلاء الحكام تعاونهم على الشعوب من حال جديدة لا يريدون الاعتراف بها، إذ تشكل خطراً عليهم، وعلى ما ينعمون به، وفضحاً لجرائمهم السياسية والعسكرية والاقتصادية والأخلاقية التي تصل إلى حدّ الفعلية للأوطان والشعوب.

قبل الكثير في دوافع تلك الثورات، وفي مبرّرات قيامها، على الرغم مما اعتراها، ويمكن إيجاز ذلك في أنه يعود إلى غياب الحريات العامة، وما تفترضه من وجود أحزاب سياسية غير مدجّنة، تنظّم عملها قوانين واضحة ودقيقة تنبثق من دستور يقره الشعب، لا يتجاوزه أي فردٍ في الدولة، كبيراً كان أو صغيراً، وقضاء عادل لا سلطة عليه غير سلطة القانون، وإعلام حرّ يكون مرآةً للمجتمع بأطيافه، وتطلعاته، وتنمية ثرواته، وإبداع أبنائه وكل ما يعتريه من مشكلات، وعقبات لا للحاكم وحاشيته ومنجزاتهم المظهرية، بحسب عبد الرحمن منيف ومدنه المحلية. وبذلك انصرف هؤلاء الحكام عن تنمية بلادهم وحمايتها في اقتصاد قوي، وعمل أمن لمواطنيها، فكان الفساد، والقمع وسطوة أجهزة الأمن، ومن ذلك كله أتت الهزائم المريرة، ثم الاستخفاف بالحكّام والطمع بثروات بلادهم. عمق تلك الثورات العربية قد تجذّر، وهي مستمرّةٌ بأشكال مختلفة، على الرغم من أن أصابع دولية وإقليمية تعبث بها، وتتناحر حول غنائم هذه البلاد، وعلى الرغم من تناقض القائمين عليها وصراعهم، لكنها لا تزال قائمة، وقد دفعت الشعوب ثمنها دما وخرابا ومعاناة مريرة في اليمن وليبيا وسورية والعراق ولبنان، فالثورات لا تحقق غاياتها بين يوم وليلة، إنها عملية حفر في الصخر. ولا بد من التذكير بأن الثورات لا تسير وفق خط مستقيم، وأن ما يحدث في بلادنا ثورات تعلية، على الرغم من نواقصها وسلبيات القائمين عليها. وهذا ما يهم الآن، وما يمكن استخلاصه، والاطمئنان إليه.

هرولة بعض الحكّام العرب خلف عمليات التطبيع مع العدو الإسرائيلي، وإن ارتدى لباس الضغط الأميركي الذي يفخر به ترامب، وبه يكسب ود اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة، ويدعم صديقه نتنياهو. ولكن الهرولة، في لبّ حقيقتها، هي الرعب من أن تمتدّ تلك الثورات إلى أنظمةٍ عفا عليها الزمن، فتهرّات، وتعفّنت، وانتنت، وتفسّخت، وآن أوان سقوطها. ومن هنا، فإن فعل الهرولة هذا هو هروب إلى الأمام. وهو ناجمٌ عن ضعف وجبن وطبع خيانة يبحث عن حماية جديدة. هؤلاء اليوم في حالة رعب، فعلى الرغم من كل القتل والخراب والأموال التي أُهدرت تراهم محاصرين في مأزقٍ لا منفذ منها، فما بفعلونه لا ينفع بشيء، غير أنه يقوي مبرّرات الربيع العربي.

ثورة المعلوماتية والاتصالات تبشّر اليوم بعالم جديد، وهي، في الوقت نفسه، سلاح بيد الأجيال الجديدة، لسلاح العلم والمعرفة، والوعي الحقيقي غير المزيف، قد قشّر الأغلفة التي تسترّ بها الحكام، فبانت عوراتهم. وها هو ذا العراق تزداد بروق ثورته لمعاناً. إذ لا يزال الشباب يتقدّمون بصدورهم العارية لمواجهة رصاص المليشيات الطائفية، يفضحون زيفها برفعهم الهوية الوطنية العراقية، وما تنطوي عليه من معانٍ قومية واجتماعية، تؤكد مشروعية نضالهم ضد بؤس الحال وروائح الفساد وتفاهة الفكر الطائفي المغرق في الجهل والتخلف الحضاري. ويرفع المحتجّون شعارات تمجّد شهداء حراكهم منذ أكتوبر/ تشرين الأول 2019، وقد بلغ عددهم حتى الآن أكثر من سبعمائة شهيد، ويفضح المتظاهرون فساد النخب الحاكمة وتقاسمهم المواقع السياسية، ويهتفون ضد الأحزاب، ويطالبون بوطن عراقي صرف يفدونه بالروح والدم.

(كاتب سوري)

> عمق الثورات العربية تجذّر، وهي مستمرّةٌ بأشكال مختلفة، على الرغم من أن أصابع دولية وإقليمية تعبث بها

سيدي بوزيد، 2020 (فتحي بلعيد/فرانس برس)

كاريكاتير فهد

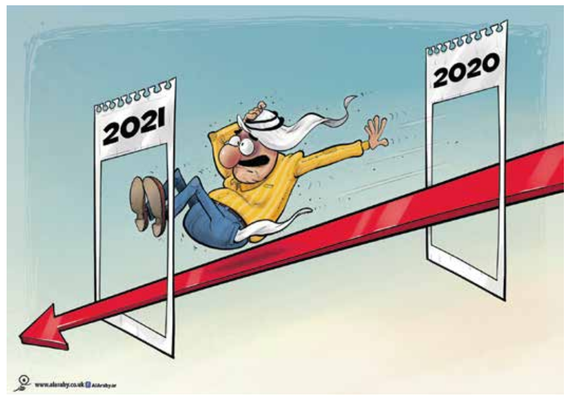

اليمين الفرنسي المتطرّف في خطر

سلام الكواكبي

فشلت، في فرنسا في عام 2017، المرشّحة الرئاسية مارين لوبين، رئيسة حزب التجمع الوطني، اليميني المتطرّف، في مناظرة المرشح إيمانويل ماكرون، والذي فاز إثرها في الانتخابات الرئاسية. وعاب المراقبون على لوبين ضعف حججها السياسية، إضافة إلى جهلها بالوضع الاقتصادي المحلي، كما فقدانها أعصابها أمام «الشاب» ماكرون، المتميّز اقتصاديا وماليا وإداريا، في الخطاب على الأقل. ومنذ ذاك التاريخ، لم تتراجع النقاط التي حصدتها لوبين في الرأي العام الفرنسي عن 20%، وإن ارتفعت، في بعض الأحيان، لتصل إلى 30%. وهي مؤهلة بالتالي لخوض الانتخابات المقبلة بقوة، ما دام التشرذم يُسيطر على المشهد اليساري، وفي ضوء الضعف البنيوي للميمين التقليدي.

يفتقد حزب التجمع الوطني، وهذا ليس جديدا، لتصور واضح لمشروع اجتماعي واقتصادي بديل، والذي يمكنه أن يستقطب أصواتاً أكثر ضمن الفئات العاملة، والتي تنتمي إلى الطبقة الوسطى ومن دون. وعلى الرغم من تشبثه بمبدأ الحمائية وتعزيز الحدود، إلا أنه لم يجرؤ على رفض العملة الأوروبية الموحدة، خصوصا في السنوات القليلة الماضية. وبناءً عليه، هو يحسر سياساته الاقتصادية في اعتبار أن الخطر الأكبر هو الهجرة، وما تحمله من يد عاملة منافسة، كما السوق المفتوحة، كما أن اقترابه من الليبرالية الأميركية المتطرفة، والتي رشحها دونالد ترامب، لا تمنعه عن التمايز في ما يخص مبدأ تدخل الدولة الذي يسعى الحزب إلى تثبيته في قيادة الدفّة الاقتصادية.

بعد وصول ماكرون إلى قصر الرئاسة، سعت مارين لوبين إلى تعزيز قاعدتها الانتخابية، مهيئة لرئاسيات 2022، فصار من الضروري إعلامياً إدخال بعض الاعتدال في الشكل، حتى يمكن اعتماد حزبها محاورا مقبولاً إعلامياً، والابتعاد عن «شيطنته». واضحى ممثلوه ضيوفاً شبه دائمين على الإعلام، واقتصادياً، حيث نقطة ضعفها الأشد، استقطبت مستشارين اقتصاديين للتحضير لمشروع متماسك نسبياً وله هوية، يحيث يختلف عما سبق، وابتدعته من أوراق اقتصادية مبعثرة، تعتمد الخوف من الأجنبي فقط عقيدة.

سعى «التجمع الوطني» في السياسة الخارجية إلى التقرّب أكثر فأكثر من موسكو، على اعتبار أن الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، هو تجسيد لرأس الدولة القوي والوطني، والذي تسعى أدبيات التطرّف اليميني الأوروبي إلى أخذه مثالاً يُقتدى به. وفي هذا الإعجاب، يتشابه متطرّفو اليمين مع متطرّفي اليسار، بالإعجاب ببوتين القوي، والذي يتحدّى «الإمبريالية» الغربية. وأوروبياً، عزّز الحزب من التحالفات القائمة مع نظرائه الإيطاليين والنمساويين والألمان، كما تقارب مع بعض متطرّفي أوروبا الوسطى والشرقية، والذين وصل بعضهم إلى الحكم، حتى في بولونيا وفي المجر. وفي البرلمان الأوروبي، لعب الحزب دوراً متقدّماً في محاولة تعزيز المجموعة اليمينية المتطرّفة من النواب، ولكنه لم يتمكّن من المحافظة على تماسكها، لتطرّف ممثلي «زائد» لدى بعض الحلفاء، كما الألمان مثلاً. وفي السياسة الداخلية فرنسياً، سعت مارين لوبين إلى الاستمرار في استقطاب المحبطين من اليسار التقليدي العامل، من خلال خطاب اقتصادي حمائي وتخويفي. وغازلت الديغوليين بتبني مسار الجنرال شارل ديغول، وهي العارفة أن يمين الوسط يعتمده مرجعية «فكرية» ووطنية، لكنها فشلت حتماً في هذا المسار، لحذرها الشديد من التوجه الديغولي الواضح.

كان لحزب التجمع الوطني محاور جدل داخلي يبرع باستغلالها، وينجح أحياناً، وهي الأمن والهجرة والإسلام. ويمكن اختصارها بمحور واحد متفجّر «المسلمون مهاجرون يهدّدون الأمن الوطني». وقد توسّع اليمين المتطرّف في الأمر ليصل إلى حدود مفهوم الأمن الإنساني، فانتشار فيروس كورونا في فرنسا رُبط في خطابه بالقادمين من خلف الحدود من الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. أما الإسلاموفوبيا (الرهاب من الإسلام) فعلى الرغم من ترشحها في عقلية المنتمين للحزب، إلا أن التعبير عنها تراجع شكلياً على الأقل ضمن حسابات مارين لوبين السياسية، ما دعاها حتى إلى الابتعاد عن بعض الرموز الأكثر تطرّفاً ضد المسلمين، كما جان مسيحا (مصري الأصل) بعد أن كان عضواً بارزاً في الحزب. وفشل سعي الحزب إلى استغلال الأحداث الإرهابية أخيراً في فرنسا لسيطرة مسألة الوباء على المشهد العام. مع الحكومة الفرنسية الحالية، والتي تكاد تحصر كل مشكلات البلاد المتراكمة بهذه المحاور، ولو اختلفت أحياناً طريقتها في الإشارة إليها، فقد صارت منافسة اليمين المتطرّف لها في هذا الاتجاه صعبةً للغاية، وتكاد تكون شبه مستحيلة. وفي ظلّ القبول الرئاسي بهذا التوجه، يُعتبر وزيرا الداخلية والتربية نُجمين يحجبان عن اليمين المتطرّف الدور التقدّم، لوجودهما أحياناً على يمينه، أو هما قد تبنّيا خطابه، فخسر «الحصرية».

لم يعد المتطرّفون اليمينيون هم فقط من ينمّط المسلمين ويعزّز الرهاب منهم، ويضع مسألة الهجرة في صلب المخاطر المحدقة بالبلاد، ويسعى إلى تقنين انتهاكات الحريات. لقد تجاوزهم الخطاب الرسمي، وجعل مستقبلهم في خطر.

(كاتب سوري في باريس)

> يُعتبر وزيرا الداخلية والتربية نجمين يحجبان عن اليمين المتطرّف فرص التقدّم

تيتانيك لبنان والموسيقى المصاحبة

حسام كنفاني

في مقابلة مع صحيفة «لو فيغارو» الفرنسية، شبّه وزير الخارجية الفرنسي، جان إيف لودريان، الانهيار السياسي والاقتصادي في لبنان بغرق السفينة «تيتانيك» لكن من دون موسيقى، قائلاً «لبنان هو (تيتانيك) من دون الأوركسترا... اللبنانيون في حالة إنكار تام وهم يغرقون، ولا توجد حتى الموسيقى». تصريح الوزير الفرنسي قصد وصف الوضع الاقتصادي اللبناني المنهار، والتعثر المستمر في تشكيل الحكومة الجديدة، والتي من المفترض أن تكون حكومة إنقاذ، غير أنها لم تر النور إلى اليوم. التشبيه الفرنسي فيه الكثير من الدقة، لكن الواقع أن هناك موسيقى مصاحبة لمشهد الغرق. موسيقى قد لا تكون على ذلك القدر من الرومانسية التي رافقت غرق تيتانيك، كما أظهر الفيلم الشهير. هي موسيقى من نوع آخر، لها أبعاد كثيرة لا علاقة لها بالذوق الرفيع، فالعرف قائم على أنغام الفساد والمحاصصات ونسج الأهرام. وللأسف، وعلى عكس ما يرى الوزير الفرنسي، فإن لا حالة إنكار بين اللبنانيين، مسؤولين ومواطنين، لهذا الواقع، لكن التعاطي معه هو الذي يختلف، فهناك من يرقص على موسيقى هذا الإنكار محققاً المكاسب، منتظراً اللحظة المناسبة للقفز إلى مراكب النجاة للعبور إلى بر الأمان، بينما آخرون يصارعون البقاء، مدركين أن النهاية قد لا تكون بعيدة، والوصول إلى القاع سيكون أسرع من المتوقع. موسيقى المحاصصة تبقى دائماً الطاغية على مشهد الغرق اللبناني، إذ لم تفلح كل المحاولات، الداخلية والخارجية، في خفض النغمات، ولم تنجح التهديدات بالعقوبات في دفع المسؤولين السياسيين الطائفيين في التخلي عن هذه المعزوفات، بل ازدادوا بها تمسكاً. فالمحاولة الأخيرة لتشكيل الحكومة التي حدثت عشية عيد الميلاد، وفي ظل مشهد الانهيار العام ووصول سعر صرف الدولار مقابل الليرة اللبنانية إلى ما فوق الثمانية آلاف، كشفت أن لا صوت يعلو فوق صوت الحصص السياسية الطائفية، حتى لو كان الأمر على حساب انذثار البلد وإشهار إفلاسه رسمياً.

فغالبية أفراد الطبقة السياسية، بدعم من رجال الاقتصاد في البلد، مستفيدون إلى حد كبير من الوضع الاقتصادي الحالي، والفارق الهائل بين سعر صرف الدولار رسمياً، والبالغ 1500 ليرة، وسعره في السوق السوداء، الذي وصل إلى نحو 8500 ليرة. هذا الفارق بالنسبة للقادرين على الحصول على دولارات من الخارج، وهم الغالبية العظمى من السياسيين ورجال الاقتصاد، قادر على توفير كم هائل من النفقات الداخلية، سواء بالنسبة للأجور أو الإنتاج المحلي. وبالتالي فإن بقاء الوضع الاقتصادي الحالي أطول فترة ممكنة يزيد أصحاب رؤوس الأموال غنى، بينما أضراره لا تطاول إلا الطبقات الفقيرة والوسطى، والتي تزداد فقراً. في هذه الأثناء، يعزف هؤلاء على الشعب نغمة الوهم، مصورين أن الخلاص سيكون بتشكيل «حكومة الإنقاذ» هذه، وأن تعسر ولادتها حالياً، لن يمنع عودة الأمور إلى ما كانت عليه بعد حل مشكلات التشكيل قريباً. وبغض النظر عن هذه الـ«قريباً»، وما إذا كانت حقاً قريبة، فإن بيع الوهم الأساسي هو في اعتبار أن الحكومة، وبسبب حصولها على الدعم الدولي، ستكون بمثابة عصا سحرية، وبمجرد تشكيلها فإن الانتعاش سيدبّ في الاقتصاد اللبناني من جديد، والأمور ستعود تدريجياً إلى سابق عهدها، وهو ما يصدقه الكثير من أبناء هذا الشعب المطحون اقتصادياً، لكنه بالتأكيد لن يكون صحيحاً. فنظرة أولى إلى «برنامج الإنقاذ» المرتقب تُظهر أنه سيكون باللجوء إلى صندوق النقد والبنك الدوليين، واللذين لن يقدما إلى لبنان أي قرش من دون شروط مسبقة، أولها رفع الدعم عن الكثير من السلع، الأمر الذي سينعكس مزيداً من الانهيار للوضع المعيشي للمواطنين في البلد

يحق لليهود المغاربة أن يحتفوا... ولكن

عائشة البصري

كان لإعلان تطبيع العلاقات الدبلوماسية بين الرباط وتل أبيب وقع خاص على الإسرائيليين المنحدرين من أصول مغربية. وصفه بعضهم بأنه «يوم عيد» و«أعجوبة عيد الأنوار»، واعتبره آخرون «معجزة» ربانية. انتشرت صور وفيديوهات تنقل مظاهر احتفالات شعبية وعفوية، تعبر عن ارتباط حميمي بوطن أمّ، بجذور ضاربة في التاريخ، تعود إلى عهد ما قبل الاستيطان الروماني. وفي بلدة في صحراء النقب، أقام إسرائيليون مراسم احتفالية رسمية، رفعوا خلالها علم المغرب في ساحة البلدة، وحملوا صورا للملك محمد السادس، وأقاموا له صلوات. هناك من قد ينزعج من احتفاء إسرائيليين بمغربيتهم في دولة الاحتلال، لكن للحدث أبعادا سياسية تجعل هذا الولاء صفعة في وجه الصهيونية.

منذ نشأتها في نهاية القرن التاسع عشر، والحركة الصهيونية تحاول تشويه تاريخ تعايش المسلمين واليهود عبر التاريخ، وتُسقط على يهود الشرق العربي والإسلامي واقع الاضطهاد المزمن الذي عانى منه اليهود في أوروبا المسيحية، وتُصوّر وضع «أهل الذمّة» تحت حكم المسلمين أنه مشابه لواقع اليهود في غيتوهات الغرب. وتمادت في هذه السردية إلى أن أصبحت توازي بين التهجير القسري الذي تعرّض له مئات آلاف الفلسطينيين إبّان النكبة وهجرة يهود المشرق والمغرب إلى إسرائيل. وبناءً على هذه المعادلة العرجاء، حوّلت خطة السلام الأميركية (صفقة القرن)، والتي أشرف عليها صهر الرئيس الأميركي، جاريد كوشنر، يهود المشرق والمغرب إلى «لاجئين إسرائيليين»، على الرغم من سهر المنظمات الصهيونية على تهجيرهم من الدول العربية.

وتزعم هذه الصفقة أن «الصراع العربي الإسرائيلي خلق مشكلة لاجئين مشتركة للفلسطينيين واليهود»، وأن ثمّة «عددًا مشابهًا من اللاجئين اليهود طُردوا من الدول العربية بعد وقت قصير من إقامة دولة إسرائيل، وذاقوا معاناة هم أيضاً». وعليه، تُلزم الوثيقة الدول العربية بإدماج اللاجئين الفلسطينيين في بلدانهم، مثلما «استقرّ اللاجئون الإسرائيليون وانخرطوا في دولة إسرائيل». ووفقا لمنطق «الهجوم أفضل وسيلة للدفاع»، تطالب إسرائيل إيران وسبع دول عربية، بما فيها المغرب، بالمساهمة في دفع 250 مليار دولار، تعويضا عن جميع ممتلكات «اللاجئين» اليهود الذين «أجبروا» على مغادرة تلك البلاد عقب قيام دولة إسرائيل.

لم تفكر الدولة الصهيونية بولاء اليهود المغاربة لوطن أجدادهم، وبعلاقتهم الوطيدة مع المؤسسة الملكية، فجاءها خير جواب على لسان رئيس الاتحاد العالمي لليهودً المغاربة، سام بنشرتي، في رسالة وجهها إلى «وزارة المساواة الاجتماعية الإسرائيلية»، ونشر محتواها موقع هسبريس المغربي في مطلع السنة الماضية. وصفت الرسالة ادعاءات طرد اليهود من المغرب والاستيلاء على ممتلكاتهم بأنها «أكاذيب .. وادّعاءات لا أساس لها من الصحة». وطالبت بحذف المغرب من قائمة هذه البلدان، والكفّ عن محاولات استخلاص أموال منه بناءً على اتهامات باطلة. لم تترك الرسالة أي لبس حول هذا الموضوع، وأوضحت أن «المغرب لمْ يطرد اليهود من بلادهم ولم يستولِ أبدا على ممتلكاتهم، بل إن حوالي 300 ألفَ يهودي غادروا البلاد عام 1960 وتركوا وراءهم آلاف الأماكن، مثل المعابد والمقابر وأرشيفا مهمًا، وتعمل السلطات المغربية إلى حد اليوم على حماية ذلك على حسابها».

كان هذا الردّ جد محرج لسلطات الاحتلال، إذ قلب الآية رأسا على عقب، وذكّر إسرائيل بأن اليهود المغاربة مدينون للسلطات المغربية بالحفاظ على ممتلكاتهم وكل ما يتعلق بتاريخهم في هذا البلد. وأوضح أن الملك محمد السادس قد أمر بصيانة مقابر اليهود في البلاد، وخصّص عشرات آلاف الدولارات لهذه المهمة، وأن في وسع أي يهودي التصرف في ممتلكاته في المغرب وبيعها. وقف اليهود المغاربة في وجه الصهيونية ومحاولاتها تزوير التاريخ من أجل تصفية قضية اللاجئين الفلسطينيين الجوهرية. ويضرب حديثهم عن التعايش بين اليهود والمسلمين عرض الحائط سردية «اضطهاد المسلمين لليهود» التي أسّست للمشروع الصهيوني الاستعماري.

ولا يفوّت اليهود المغاربة فرصة للتذكير برفض الملك الراحل، محمد الخامس، أن يضع مصير المواطنين اليهود بين يدي حكومة فيشي النازية، بينما كانت المملكة المغربية ترزح تحت الاستعمار الفرنسي. وعندما أخبر الجنرال الفرنسي موريس نوغيس الملك بأنه تم إعداد مائتي ألف نجمة صفراء ليرتديها اليهود، قصد تمييزهم عن باقي السكان، أجابه محمد الخامس بأنه يتعين إعداد خمسين نجمة أخرى له ولكل فرد من العائلة الملكية. كان بإمكان ملك بلدٍ مسلوب السيادة على وطنه وقراراته أن يصمت، وينصاع لأوامر المحتل، ولكنه فضّل المقاومة، ولم يتم احتجاز اليهود والإلقاء بهم في مخيمات الاضطهاد والإبادة، بل فرضهم على المحتل كمغاربة، وأجلس أعيانهم قرب الضباط الفرنسيين وأفراد من لجنة الهدنة الألمانية، عند احتفائه بعيد العرش لسنة 1941، واستصدر ظهائر (مراسم ملكية) لحمايتهم، وقال قولته: «أنا لست ملكا للمسلمين فقط، وإنما ملك لكل المغاربة».

موقف جد مشرّف يستحق أن يوثق في فيلم أو أفلام بمواصفات عالمية، دفاعا عن تاريخ تعايَش فيه المسلمون واليهود، ولا يمكن تشويهه وتزويره بجرّة أقلام صهيونية. فاليهود المغاربة، بمن فيهم رجال الدين، أول من دوّن هذه الصفحات المشرقة من تاريخهم في بلاد الإسلام. وخصص الحاخام الإسرائيلي المغربي، شلومو ميارا، أزيد من عشرين كتابا تؤرّخ لدور سلاطين المغرب في توفير الحماية لليهود، وأطلق الحاخام على آخر كتبه عنوان «ملوك الفضيلة والرحمة»، وسهر على جمع أزيد من 40 ألف وثيقة، تتضمن صورا، ورسائل، وشهادات باللغات، العبرية والفرنسية والعربية.

لم يخلُ هذا التاريخ من تمييز أحيانا ووقائع اضطهاد تعرّض لها اليهود المغاربة بين الفينة والأخرى، في أثناء بعض الأحداث السياسية، لكنها ظلت استثناءاتٍ لقاعدة التعايش والتسامح. وعلى الرغم من هجرة أغلب اليهود المغاربة في أعقاب قيام دولة إسرائيل، أو بالأحرى تهجيرهم الذي سهرت عليه الحركة الصهيونية، في كل من فرنسا وأميركا أحيانا، بتسهيل من السلطات المغربية في ما بعد الاستقلال، ما زال المغرب حريصا على حماية هذا الجزء من الهوية الوطنية الذي يحكيه متحف اليهود في الدار البيضاء. وفي خطوة غير مسبوقة في الدول العربية والإسلامية، اعتمدت المملكة، خلال الموسم الدراسي الحالي، تدريس التاريخ اليهودي في المناهج الدراسية، تزكية لاعتراف الدستور المغربي بأن المكون العبري يشكل أحد روافد الهوية الوطنية.

يحق للإسرائيليين، إذن، أن يسعدوا بمغربيتهم ويحتفوا بها، ولكن لا ينبغي

> اعتمدت المملكة تدريس التاريخ اليهودي في المناهج، تزكيةً لاعتراف الدستور المغربي بأن المكون العبري أحد روافد الهوية الوطنية
>
> إن كان اليهود المغاربة يودّون التطبيع مع كل أطياف الشعب المغربي، عليهم أن يقفوا في وجه النظام الصّهيوني، ويناصروا الشعب الفلسطيني لإنهاء الاحتلال

عليهم أن يتوقعوا أن نحتفي، نحن المغاربة المسلمين، علمانيين ومتدينين، بتطبيع العلاقات بين الرباط وتل أبيب. السلام الذي يتحدثون عنه لا يتحقق على الورق، ولا تضمنه إمضاءات الاتفاقيات والتسويات بين الحكومات. ولو كان الأمر كذلك لسرح ومرح الإسرائيليون في عمّان والقاهرة والخرطوم. معظم المغاربة لن يحتفوا بالشعب الإسرائيلي، بمن فيهم اليهود المغاربة، والحصار يأسر ويخنق إخوانهم في غزة، وحكومة الاحتلال التي يشارك فيها عشرة وزراء من أصول مغربية، تنهب وتسلب الفلسطينيين المزيد من أراضيهم، وتقتل أطفالهم وتعتقلهم، وتشرّد كهولهم، وتحرمهم من حقوقهم، بدءاً بحق تقرير المصير وإقامة دولة مستقلة وقابلة للحياة. لن نشتري التمور والبذور الإسرائيلية وجنود الاحتلال تقتلع أشجار النخيل من جنوب أريحا وأشجار الزيتون في الضفة الغربية، ولن نفتح بيوتنا للإسرائيليين وبيوت الفلسطينيين تهدم فوق رؤوسهم نهارا جهارا.

باسم التعايش بين المسلمين واليهود، يحق لنا أن نسأل اليهود المغاربة في إسرائيل كيف طاوعهم ضميرهم أن يفعلوا بالمسلمين ما لم يفعله بهم المسلمون، ولماذا جعلوا العرب، مسلمين ومسيحيين، يدفعون ثمن جرائم الغرب. ربما هذه هي الأسئلة التي تبادرت إلى ذهن شقيق الملك محمد السادس، الأمير رشيد، حين التقى بالصحافي والسياسي الإسرائيلي المنحدر من أصول مغربية، دانيال بن سيمون، في مأدبة غداء في قصر الإليزيه الرئاسي بباريس، وقال له: «أتدري سيد بن سيمون أنني أتساءل أين قِيَمنا المغربية، وماذا حلّ بها في إسرائيل؟». روى بن سيمون هذه الحادثة في فيلم وثائقي لقناة الجزيرة بعنوان «الصعود نحو الشتات»، واعترف بالحرج الذي شعر به آنذاك، وردّد بدوره: أين تراثنا في الانسجام والعيش المشترك والتعايش واحترام الآخر؟ أين ذلك كله؟

إن كان اليهود المغاربة يودّون التطبيع مع كل أطياف الشعب المغربي، عليهم أن يقفوا في وجه النظام الصّهيوني، ويناصروا الشعب الفلسطيني لإنهاء الاحتلال، مثلما فعل جون بول سارتر وهنري علاق وفرانسيس جونسون، وغيرهم من المثقفين الفرنسيين الذين قلبوا الرأي العام الفرنسي ضد حكومة شارل ديغول، وقاوموا حربها الاستعمارية في الجزائر. ومثلما ثار الجنود والطلاب والصحافيون الأميركيون ضد حرب فيتنام وفضحوا وحشيتها. عليهم أن يلتحقوا بركب المقاومة الذي يقوده اليوم سيون أسيدون، المُشرف على تنسيق حركة «مقاطعة إسرائيل» BDS فرع المغرب، مواصلا نضال أبرهام السرفاتي وإدمون عمران المالح وغيرهم من المغاربة اليهود الذين رفضوا الظلم الذي تعرّض له الشعب الفلسطيني على يد أبناء جلدتهم وطائفتهم.

(كاتبة مغربية)

تركيا بانتظار بايدن... طريق الشوك

سمير صالحة

تنتظر عواصم أوروبية عديدة تسلّم الرئيس الأميركي، جو بايدن، مهامه، لينتقم لها من تركيا وضرباتها الإقليمية الموجعة في شرق المتوسط وليبيا وجنوب القوقاز، فهو وعد، في أثناء حملاته الانتخابية، بدعم المعارضة التركية لإسقاط حزب العدالة والتنمية الحاكم، وإزاحة الرئيس أردوغان عن كرسي الرئاسة. وقد فقدت أوروبا كثيرا من الثقل والدور في ملفات إقليمية حسّاسة، لصالح روسيا والصين وتركيا وإيران، وهي تراهن على بايدن للعودة إلى التحالف القديم، بعدما تلقى مشروع الوحدة وهدف تشكيل قوة استراتيجية عالمية ثالثة تواجه النفوذين، الأميركي والروسي، أكثر من ضربة.

ما زال بعض المتفائلين في تركيا يراهن على اجتراح بايدن معجزات، ويعوّل عليه لفك ألغاز العقد في العلاقات التركية الأميركية، على الرغم من أنها شفافة وواضحة ومعروفة. ولكن تصرفات القيادة السياسية التركية وقراراتها تدلّ على أن أنقرة تناقش السيناريوهات السوداوية في حوارها مع الرئيس الأميركي الجديد. ولذلك هي تواصل مشاريع (وخطط) الانفتاح على الشريكين الجديدين، الروسي والصيني، وتعزيز علاقاتها بدول إقليمية فاعلة، مثل إيران والهند وباكستان.

قرّرت الولايات المتحدة تفعيل خمس مواد من أصل 12 مادة في قانون «كاتسا»، بهدف إرسال إشارات التصعيد التدريجي، إذا لم تتراجع أنقرة عن قرار التمسّك بصواريخ إس 400 الروسية. تقول واشنطن إن الخيارات التركية محدودة، إما إعادة الصواريخ أو نقلها إلى المستودعات والعنابر. وتقول أنقرة إنها لم تشتر الصواريخ لتخزنها، وإنها لن تقبل الحل اليوناني، أي استخدام الصواريخ مرة في العام خلال العروض العسكرية، وإن على واشنطن قبول امتلاك تركيا منظومة إس 400 أو خسارة حليف استراتيجي إقليمي بوزن تركيا.

تتقدّم العلاقات التركية الغربية نحو الخصومة، بعدما عانت طويلا من الشراكة الملزمة. دول أوروبية وإقليمية تنتظر من بايدن خبطة العداوة بامتياز، لإسقاط تركيا بالضربة القاضية، وهي فرصتها المتبقية، فهل يعطيها ما تريد؟ تريد أميركا أن تنقل الأزمة نحو مرحلةٍ أصعب مع أنقرة: الخيار بين حلف شمال الأطلسي (الناتو) أو روسيا. .. وعواصم كثيرة بدأت تعرض خدماتها لملء الفراغ التركي، طالما أن الهدف هو تلقين حكومة العدالة والتنمية الدرس.

المسألة بالنسبة لأنقرة لم تعد مجرد صفقة صواريخ روسية، حتى ولو تعهد بايدن بالتهدئة والمصالحة وإعادة تركيا إلى برنامج المقاتلة إف 35، وقرّر التساهل باتجاه إعطائها ما تريده في عروض الباتريوت، فهو لن يعوّض الأضرار الأخرى التي قد تحدُث في علاقاتها مع روسيا التي تريد، خلال هذه الفترة، واجتراح المعجزات الإقليمية التي ترضي أنقرة، وتجلبها أكثر نحوها في سورية وليبيا وشرق المتوسط والقوقاز. وواشنطن لم تتحرّك سوى عندما قررت أنقرة امتلاك المنظومة الصاروخية الروسية، فيما حوالي 20 دولة بمثابة حليف أو شريك لأميركا، منها اليونان وبلغاريا وجمهوريات البلطيق وتشيكيا ورومانيا، اشترت هذه الصواريخ، وتستعد لتسلمها، فأين ردة الفعل الاميركية؟ الهند أيضا تستعد لتسلم منظومة إس 400، فكيف ستتعامل واشنطن مع هذا الحليف؟

تنسى واشنطن أن تركيا هي أحد شركاء برنامج المقاتلة إف 35، والتي شاركت بمبلغ مليار ونصف المليار لتمويل الخطة. وتنتج تركيا أيضا 139 قطعة للبرنامج، وما زالت تلتزم بتقديمها حسب الاتفاقيات، وقد تسلمت ثلاث مقاتلات في إطار حصتها الأولى من المشروع، لكن واشنطن تحتجزها داخل أراضيها. وقد تنقل ملفات تأزم عقودها واتفاقياتها مع واشنطن إلى التحكيم الدولي، لكن هناك ملفات تأزم سياسي وأمني لا بد من حسمها بطريقة أخرى. والتصعيد مع بايدن سيكون مكلفا بالنسبة لأنقرة، وقرار التهدئة والتراجع سيكون أكثر كلفة على مسار العلاقات التركية الروسية، والسيناريو الأكثر إيلاما سيكون احتمال حدوث التفاهمات الأميركية الروسية على حساب تهميش النفوذ والدور التركي الإقليمي.

في العلن هي خلافات تركية أميركية بشأن ثلاثة ملفات أساسية: قوات سوريا الديمقراطية (قسد) في سورية، جماعات الكيان الموازي وفتح الله غولن في بنسلفانيا، وصفقة صواريخ إس 400 الروسية. قد يكون خيار استرداد أوروبا وتحصين القلاع مع إسرائيل ومصر والخليج، وإعطائهم ما يريدون في شرق المتوسط وشمال أفريقيا وشرق سورية على حساب تركيا ومصالحها هو الخيار الأسهل بالنسبة للإدارة الأميركية التي ستواجه دائما الرفض والتعنت والمساومة التركية المعقدة. وقد يختار بايدن الطريق الأسهل، وهو ترك الأمور على حالها مع أنقرة تذهب نحو الانسداد التدريجي في العلاقة مع الغرب، بدل الغوص في ملفات تسوية، ومحاولة بناء توازنات جديدة لن ترضي الجميع في النهاية.

ولكن ما يغضب واشنطن بعيدا عن الأضواء هو تحريك أنقرة حوالي 700 مشروع صناعي دفاعي تركي دفعة واحدة، للتحرّر من القيود والسلاسل الغربية. ما يقلق بايدن، ويدفعه أيضا نحو بناء اصطفاف إقليمي جديد، من دون مراعاة الحصة التركية، هو ما تردّده أنقرة يوميا عن التمسّك بسياساتها في التسلح وتطوير الصناعات الدفاعية، والمضي في المشاريع الاستراتيجية الاقتصادية والإنمائية العملاقة مع روسيا والصين. وقد كشف الإعلام التركي، قبل أيام، عن خطط تصنيع حربي وطني جديد برعاية أهم المؤسسات الناشطة في هذا المجال، «أسيلسان» و«روكيتسان» مع منظومة صواريخ «هصار» القصيرة والمتوسطة والبعيدة المدى التي ستأخذ مكانها في المخزون الدفاعي خلال السنوات الخمس المقبلة. وتبقى مشكلة أنقرة المقاتلات الحديثة، وهنا يجيب وزير الدفاع التركي، خلوصي أكار، على سؤال في هذا الشأن بأن كل الاحتمالات والسيناريوهات قائمة، وبينها التعويض عن خسارة إف 35 بشراء

> دول أوروبية وإقليمية تنتظر من بايدن خبطة العداوة بامتياز، لإسقاط تركيا بالضربة القاضية، وهي فرصتها المتبقية
>
> إذا لم يقرأ فريق بايدن مسار التقارب التركي الروسي، والتركي الصيني، جيداً، فهو عرضة لدفع ثمن أكبر عند محاولة إقناع تركيا بالعودة إلى البيت الغربي

مقاتلة سوخوي 57 الروسية. وقد ظلت أنقرة تفاوض موسكو أكثر من أربع سنوات على صفقة الصواريخ الروسية، حتى تتوصلا إلى اتفاق مقبول. وتفاوض أنقرة موسكو اليوم على أبعد من ذلك في ملفّات إقليمية حسّاسة، ستغضب واشنطن وأوروبا، وتقلق دولا كثيرة في المنطقة. كما أن تركيا تواصل تعزيز مكانتها، عبر تفعيل خطوط السكك الحديدية وشبكة الطرقات والجسور فوق البوسفور، وإنجاز مشروع خط سكة حديد باكو - تبليسي - قرص، وتفعيل خط طهران وباكستان وأنقرة بغداد، وصولا إلى القوقاز وقلب آسيا، بتكلفة عشرات المليارات، ولا يمكن فصل هذا كله عن أسباب الغضب الأوروبي والانفعال الأميركي.

تقول أنقرة إنها تعلمت الدرس، فهي منذ عقود تعاني من العقوبات أو التلويح بأن يستخدمها الحليف الأميركي. وقد يستعين بايدن بعبارة أردوغان «لا يظن أحد أنه خسارة لن تعوّض»، ولكن أنقرة جاهزة للرد أن «على من يخسر أصابعه وهو يصافح واشنطن أن يحمي ذراعه بعد ذلك». وفي الأثناء، تتزايد التحليلات في الإعلام العربي المحسوب على الإمارات التي تقول إن حدود أمن الإمارات في شرق المتوسط، طالما أن أمن تركيا وصل إلى الخليج «مسافة السكّة»، وتصل القوات الإماراتية التي شاركت في مناورات حربية مع اليونان وقبرص اليونانية وفرنسا ومصر، للدفاع عن أمن أثينا ونيقوسيا وسيادتهما في مواجهة البحرية التركية.

إذا لم يقرأ فريق بايدن مسار التقارب التركي الروسي، والتركي الصيني، جيدا، فهو عرضة لدفع ثمن أكبر عند محاولة إقناع تركيا بالعودة إلى البيت الغربي. وإصغاؤه للاعبين إقليميين يهمهم إضعاف تركيا يتعارض تماما مع الواقع الذي يقول إن ما تعرضه وتملكه تركيا من ثقل استراتيجي في العالم السني يحتاجه بايدن تماما، كما احتاج إليها الرئيس السابق، أوباما، قبل سنوات. مواقف حزب «العدالة والتنمية» وسياساته، والثقل السني التركي، قد يزعجان الرياض مثلا، لكنها ستكون أول المعترضين على مشروع إضعاف دولة سنّية بحجم تركيا وموقعها، في منظومة غريبة عجيبة، واصطفاف إقليمي بشراكة مصرية إماراتية إسرائيلية غريبة بذريعة مواجهة النفوذ التركي.

قد يكون تجميد عضوية تركيا في حلف شمال الأطلسي ورقة مناورة أميركية يلعبها بايدن، لكن الرد التركي على ذلك ينبغي أن يُحتسب جيدا. يقول مثل تركي «الجار السيئ في المبنى يجعل من جاره صاحب منزل مستقل».

(كاتب وأستاذ جامعي تركي)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

نائب رئيس التحرير **حسام كنفاني** ■ مدير التحرير **ارنست خوري** ■ المدير الفني **إميل منعم** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ الرأي **معن البياري** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ الدفنة ـ برج الفردان ـ الطابق العاشر ـ
هاتف: 0097440190600

■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads